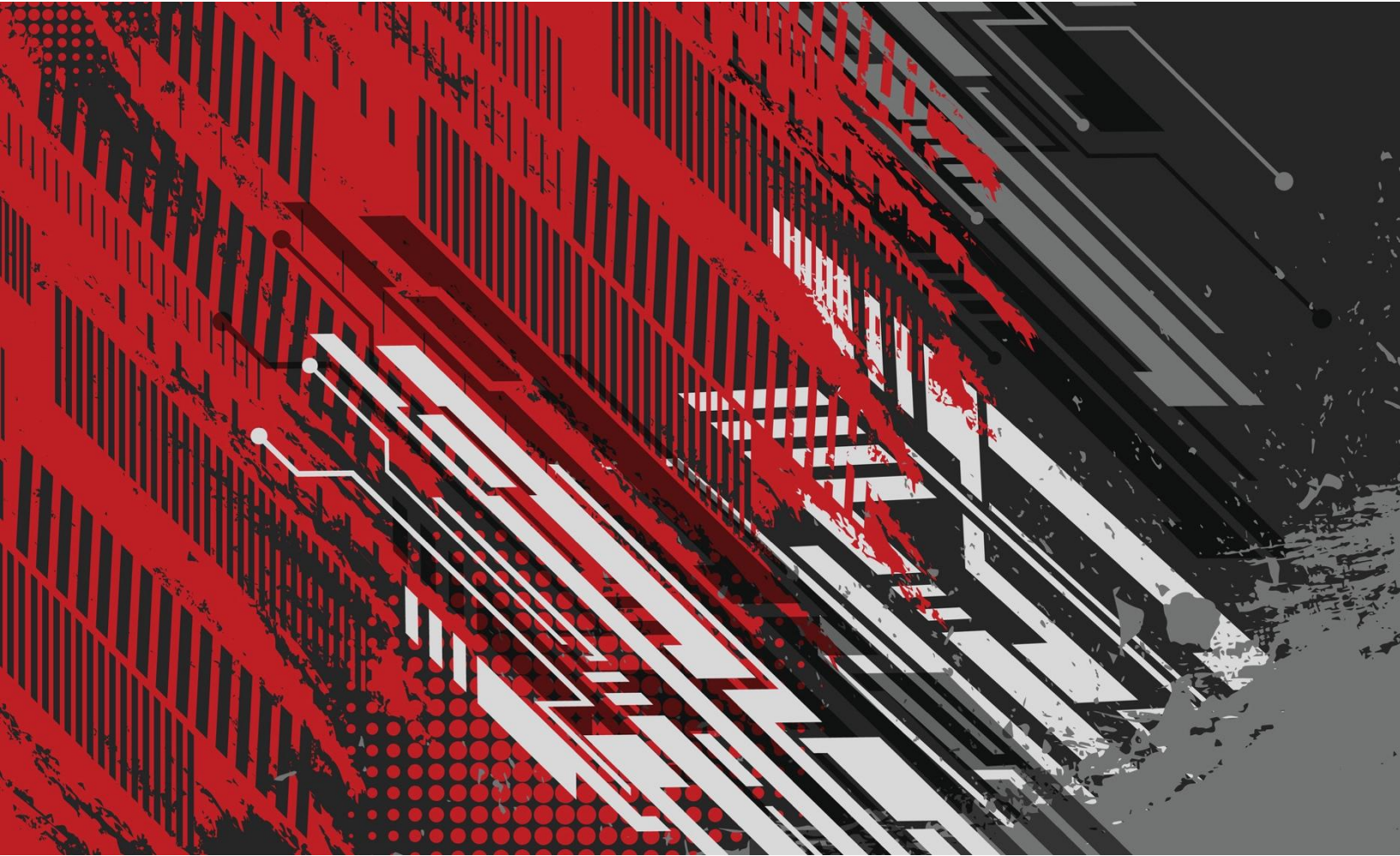




## تعليق حول بعض الآثار التأمينية لقرارات ترمب الجمركية

د. صباح قدوري

05 ايار 2025



## تعليق حول بعض الآثار التأمينية لقرارات ترمب الجمركية:

نشر الزميل مصباح كمال قبل أيام مقالاً في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين تحت عنوان "ملاحظات حول بعض الآثار التأمينية لتعريفات ترامب الجمركية".<sup>1</sup>

بدءاً أقول بأن زميلنا قد كتب مقالاً قيماً، يستند على تحليل موضوعي علمي ومعرفي للموضوع. وأتمنى أن يرفدنا بالمزيد من العطاء المثمر، كما وارجو من المختصين والمعنيين بشأن التأمين المشاركة الفعالة من خلال كتابة المداخلات والتعليقات على المقال، بهدف إغنائه وتنشيط النقاشات حول المواضيع التأمينية. بهذه المناسبة أود ان أشرك بتعليق متواضع على المقال، وكالاتي:

– كما هو معروف فإن الاقتصاد العالمي يمرّ اليوم في حزمة من المشاكل، منها: التباطؤ الاقتصادي، والتضخم المالي، وتراجع النمو الاقتصادي. وبقدر تعلق الامر بتطبيق التعريفات الجمركية، فإن هذه التعريفات ستؤدي مباشرة الى زيادة الأسعار على المستهلك. ذلك أن الشركات المستوردة تحوّل تكلفة التعريفات على المستهلك بإضافتها الى سعر المنتج، وبالتالي تحميل المستهلك تبعات هذه التعريفات الجمركية.

– إن قرارات فرض الرسوم الجمركية لا تؤثر بشكل مباشر وواضح على شركات التأمين نفسها، ولكنها قد تتسبب بتباطؤ اقتصادي عام في الدول التي تتعامل مع أمريكا، وهذا بدوره قد يؤثر بشكل غير مباشر على قطاع التأمين، ويحدث ذلك لأسباب، كالاتي:

---

<sup>1</sup> ملاحظات حول بعض الآثار التأمينية لتعريفات ترامب الجمركية – شبكة الاقتصاديين العراقيين  
[Trump-Tariffs-Insurance-IEN-1.pdf](#)

1 الركود الاقتصادي: ان فرض الرسوم الجمركية، قد يؤدي الى تراجع التجارة العالمية، وتعريض الشركات لخسائر مما يؤدي الى انخفاض الطلب على التأمين التجاري، ومنها على سبيل المثال، التأمين على الشحنات البحرية والمصانع والمستودعات، وتعطل الاعمال.

2 زيادة المخاطر المالية والائتمانية: في أوقات التباطؤ الاقتصادي تزداد احتمالات الإفلاس أو التعثر المالي، مما يؤدي الى زيادة الطلب على أنواع معينة من التأمين، مثل: التأمين ضد أخطار الائتمان، والقروض أو الذمم المالية.

3 تراجع الاستثمارات: شركات التأمين تستثمر جزءاً كبيراً من أموالها في السوق المالية، وبسبب الرسوم الجمركية وتراجع التجارة، فإن عوائد هذه الاستثمارات تتراجع، وهذا ما يؤثر على أرباح الشركات.

4 انخفاض القدرة الشرائية، مما يؤثر على تراجع أو التقليل من شراء منتجات التأمين غير الأساسية: كالتأمين على الحياة أو التأمين الطبي، أي أننا نشهد تغيرات في سلوك العملاء في شراء الحماية التأمينية.

5 إن فرض تعريفات جمركية لها أثر أيضا على منتجات التأمين، ومنها: توقعات بزيادة أسعار وثائق التأمين على الممتلكات والسيارات، وما سيتبعها من زيادة أسعار بعض السلع والمنتجات المرتبطة بها (كمواد البناء وقطع الغيار للسيارات)، وكذلك ارتفاع معدلات المخاطر بسبب التوترات التجارية بين الدول.

6 ان قرارات ترامب في فرض التعريفات الجمركية، وبعضها ذات طابع عقابي وخاصة تجاه الصين (سيزيد الطين بلة) كما يقول المثل، وستؤدي بدون شك الى تعميق ظاهرة الركود التضخمي، ورفع التكاليف على المستهلكين والشركات ومقدمي الخدمات، بما فيها شركات التأمين في الولايات المتحدة.

7 ما يتعلق بأسعار أسواق الأسهم في الدول الخليجية، هناك تعافي طفيف فيها. وإن استمراره وزيادته قد يؤثر إيجاباً على العوائد الاستثمارية لبعض شركات التأمين العاملة فيها، وبالتالي ستكون التعريفات الجمركية أقل تأثيراً في هذه الحالة. كذلك ستؤثر أسعار النفط المنخفضة سلباً على نمو أعمال شركات التأمين في هذه الدول للعام الحالي، لأنها من المرجح ان تؤدي الى تباطؤ النشاط الاقتصادي والإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي ستكون تأثير هذه التعريفات سلباً على هذه الشركات.

ختاماً، إن تأثير قرارات التعريفات الجمركية على قطاع التأمين، ذو حدين: الجانب السلبي يتضمن التغيير في سلوك العملاء تجاه شراء السلع دون التوجه الى التأمين عليها، وكذلك فإن هذه القرارات سوف تسهم في زيادة التضخم بصورة كبيرة، مما سيؤدي الى زيادة تكلفة التعويضات بالإضافة الى ارتفاع فائدة البنوك. أما الجانب الإيجابي فإنه يتمثل في زيادة حصيلة أقساط التأمين بالسوق، نتيجة لإعادة تقييم الأصول المؤمن عليها وارتفاع قيمتها، وبالتالي زيادة مبالغ أقساط التأمين عليها. بشكل عام، إن تأثير هذه القرارات على صناعة التأمين، يعتمد على طبيعة هذه القرارات ومدى ارتباطها بقطاعات اقتصادية تؤثر على نشاط التأمين، وبالتالي فإن التأثير قد يكون محدوداً أو كبيراً.

مع جزيل الشكر لزميلنا الأستاذ مصباح على اطلاعه المقال وتحريره للنشر على موقع شبكتنا الموقرة.

جميع حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر.

الكاتب:

الدكتور صباح قدوري: دكتوراه في فلسفة الاقتصاد الكمي/محاسبة التكاليف، باحث أكاديمي متقاعد في النظام المحاسبي.





### عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنتشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنيّة خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

### ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

**iraqieconomists.net**  
**[info@iraqieconomists.net](mailto:info@iraqieconomists.net)**  
**WhatsApp +964 786 629 6600**